الحركة النسوية السياسية السورية
THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT

لا عودة من دون انتقال سياسي

خارطة طريق نسوية مطلبية لضمان عودة آمنة وطوعية ومحايدة ومستدامة للاجئات/ين والنازحات/ين وأسرهن

حقوق التأليف والنشر محفوظة ٢٠١٩ لصالح الحركة السياسية النسوية السورية ©

يسمح بإعادة الطباعة غير التجارية لهذه الدراسة أو لمقتطفات منها، ونسخها، وتوزيعها، ونقلها، بشرط نسبها إلى الحركة السياسية النسوية السورية، ولا يجوز تحرير النص أو تحويره أو البناء عليه، ويجب تبيان هذه الشروط بوضوح للآخرين عند إعادة استخدام هذه المادة أو توزيعها.

حزيران ٢٠١٩

تتوجه الحركة السياسية النسوية السورية ببالغ الشكر لكل المساهمات والمساهمين في إنجاز هذا العمل من أفراد ومنظمات، ولاسيما رابطة النساء الدولية من أجل السلام والحرية، ومنظمة النساء الآن من أجل التنمية، وكافة عضوات الحركة وموظفاتها اللواتي أسهمن في إجراء الجلسات التشاورية.

لم يكن تحقيق هذا العمل ممكنًا لولا النساء السوريات المشاركات في الجلسات التشاورية، فقد تم إنجازه بإصرارهن على متابعة الجلسات رغم صعوبة الظروف بغية ضمان إيصال أصوات النساء السوريات.

الكاتبة: رلى المصري

المصممة: ليلى شقير

فريق تنسيق الجلسات: وجدان ناصيف، ديما موسى، لينا وفائي، خلود منصور

الفهرس

المخلص التنفيذي ٤

قراءة سياسية نسوية حول التجاذب السياسي لملف العودة ١٠

استحالة العودة في ظل بقاء النظام ودون تفعيل للانتقال السياسي ١٤
غياب مقومّات العودة الآمنة والطوعية والمستدامة

خارطة طريق نسوية لضمان تأمين العودة الطوعية، الآمنة والمستدامة ٢٢

١

المخلص التنفيذي

مقدمة

مع طرح ملف عودة اللاجئات/ين إلى سوريا على المستويات الدولية وعزل بعده الإنساني من قبل النظام وبعض الدول الأخرى، وكون ملف النزوح لم يحظَ بنفس التغطية الإعلامية أو حتى الاهتمام الدولي الذي حظي به ملف اللجوء، حرصت الحركة السياسية النسوية السورية، بالشراكة مع رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، إلى استشراف آراء ومواقف وهواجس وشروط النساء النازحات بالدرجة الأولى بالإضافة إلى النساء اللاجئات فيما خص العودة وما هي آراؤهن بمقومات العودة الآمنة والطوعية والمستدامة. وعليه، تم عقد ثمان جلسات استشارية ميدانية شاركت بها ١٢٢ امرأة، عقدت جلستين منها في مناطق خاضعة لسيطرة النظام وخمس في مناطق خارجة عن سيطرته، وجلسة في إحدى دول الجوار وذلك خلال شهر شباط ٢٠١٩.

تتطرق هذه الورقة السياسية إلى إشكالية العودة كما يطرحها النظام وحلفائه من حيث استخدامها كورقة مساومة سياسية تخدم مصالح سياسية واقتصادية وجيواستراتيجية ضيقة، ويغيب عنها أي بعد إنساني أو حقوقي أو جندري، ضاربةً بعرض الحائط حقوق اللاجئات/ين والنازحات/ين وأولوياتهن/هم الجندرية، لضمان كرامتهن/هم الإنسانية. وعليه، يقدم القسم الأول من الورقة تحليلاً نسوياً لخطاب العودة كما يتم طرحه حالياً على المستويات الدولية ومن قبل النظام، ويرصد أبرز الأسباب والعوائق التي تحول، برأي النساء، عن جعل ملف العودة ممكناً أو متاحاً بسبب غياب الضمانات التي تجعل من العودة آمنة وطوعية. وحول تفعيل مسار العودة إلى سوريا، يسلّط القسم الثاني من الورقة الضوء على الشروط التي يجب توفّرها وتحقيقها قبل البدء بطرح العودة، والتي وفي حال توفرها، يجب أن تترافق مع جملة من الآليات والضمانات لاحترام وتكريس حقوق اللاجئات/ين والنازحات/ين في المواطنة وفي جملة الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية. وتخلص الورقة إلى جملة من التوصيات والمطالب النسوية الموجّهة لجهات عدة، لضمان عودة تضمن سلامة اللاجئات/ين والنازحات/ين وتفعّل وصولهن/هم للخدمات الأساسية.

تجدر الإشارة إلى أنه من خلال الاطلاع على إجابات ومواقف النساء وتحليلهن للسياق العام وتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية وتبعاتها الجندرية، يمكن الوقوف على أمور عدة أبرزها:

- الوعي النسوي الفطري لكافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية والجندرية لملفات النزوح واللجوء والعودة. لقد سلّطت النساء الضوء على الاقتصاد السياسي وإمعانه في إفقار الفئات المجتمعية ولا سيما النساء؛ كما استشفت النساء أبعاد المصالح السياسية للعديد من الملفات التي تُمرر تحت مسميات إنسانية أو إدارية، من مثل طرح ملف العودة أو تمرير القانون رقم ١٠، على سبيل المثال لا الحصر.
- شمولية الطرح النسوي، وذلك من خلال الإحاطة العامة بآثار العودة على كافة مرافق المجتمع وعلى مختلف الصعد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية وآثارها على العديد من الفئات، وعدم حصر آثارها على المستوى الشخصي و/أو الفردي وحسب.

- شمولية المطالب النسوية في ملف العودة وما بعد العودة، والتي تضمن، في حال تطبيقها، السلام المستدام والنسوي.

- الوعي السياسي النسوي والفطري فيما يخص العدالة الانتقالية وآلياتها ومقومات الحل والانتقال السياسي، دون أن يكنّ على علم بالضرورة بالتعريفات الكلاسيكية لهذه المفاهيم.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن هذه الجلسات، والتي سعت إلى فتح باب النقاش والتباحث بين النساء ضمن الجلسة الواحدة، وبينهن وبين العضوات في الحركة السياسية النسوية السورية في العديد من القضايا المتعلقة بالشأن السوري، قد ساهمت إلى حد كبير بتحفيز جملة أفكارهن ومواقفهن واتجاهاتهن الجندرية والسياسية وحتى الأيديولوجية القائمة تجاه العديد من القضايا والمواضيع والتي قد تعد إشكالية (مثل الزواج المدني أو جنس ودين الرئيس مثلاً). وأعربت معظم النساء عن استعداد لقبول مواقف واتجاهات مغايرة حيال العديد من الأمور أو أقله إعادة النظر أو طرح التساؤلات حول صواب بعض المواقف الحالية والنابعة من تركيبات ومنظومات فكرية وقيمية قد تكون غالباً متوارثة.

ملخص تنفيذي

استحالة عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين دون تفعيل للحل السياسي

عبّرت النساء عن آرائهن بشكل عام حول ملف العودة وتوقيت طرحه، وكيف يتصورن تفعيله في ظل ظروف مثالية، وقد تقاطعت إجابات ومواقف العديد من النساء من مختلف المناطق حول رأي أساسي هو أن العودة حق للجميع. لكن في ظل التجاذب الدولي والإقليمي لملف عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين وما يرافقه من تلاعب سياسي من قبل العديد من الفرقاء كل بما يخدم مصالحه، أشارت مجموعات النساء اللواتي شاركن في سلسلة اللقاءات الاستشارية، إلى أن المباحثات والنقاشات الدولية لملف عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين هي نقاشات غير منطقية وغير مقبولة كونها تتم بمعزل عن الوصول إلى حل أو اتفاق سياسي شامل ومن دون وجود أي طرف حيادي ضامن لتأمين عودة آمنة ومستدامة للاجئات/ين والنازحات/ين. وتالياً، أكدّت النساء على أن العودة في الوقت الحالي هو أمر مستحيل لاسيما في ظل الظروف والمناخ السياسي والأمني الحالي، وإذا لم يتم تفعيل حل سياسي يضمن الانتقال السياسي السلمي.

ولأن الحل السياسي من شأنه أن ينهي حالة «اللا حرب – اللا سلم» التي تقف سوريا حالياً على عتبتها، فإن تفعيله قد يساهم بتحقيق عملية الانتقال السياسي التي تضمن سيادة السلام والأمن المستدام في سوريا. هذا الأمن والسلام المستدام لا يزال بعيداً كل البعد عن التحقيق في ظل حالة اللا-استقرار واللا-أمان التي عبّرت النساء عنها في العديد من المناطق في سوريا سواءً كانت خاضعة لسيطرة النظام أو خارجة عنها. وحول هذه الحالة من عدم الاستقرار، أشارت النساء إلى العديد من العوامل والأدوات، التي يمعن النظام في توظيفها، والتي تأخذ أبعاداً أمنية وسياسية وديموغرافية (تتم تحت غطاء قانوني) والتي تتضافر بدورها مع عوامل العسكرة والبيئة الذكورية – الأبوية لتشكل مجتمعة، بيئة أبعد ما تكون عن كونها آمنة

أو حاضنة لعودة النساء والأسر المهجّرة قسراً إلى بلداتهن/هم ومنازلهن/هم.

وتتمثل أبرز هذه العوامل باستمرار القصف العشوائي والحصار العسكري للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام، كما بتشديد القبضة الأمنية على الأسر والأفراد الذين يفكرن/ون بالعودة، إن من حيث الاعتقالات التعسفية أو فرض التجنيد الإجباري وغيرها. هذا بالإضافة إلى الممارسات الإدارية الممنهجة والإقصائية بحق اللاجئات/ين والنازحات/ين وأسرهن/هم والتي تتم بغطاء قانوني (مثل القانون رقم ١٠)، للسيطرة على ممتلكات المواطنات/ين بوضع اليد والإمعان في إقصاؤهن/هم وترهيبهن/هم. ويبقى التضييق والعزل الإداري للمناطق وعدم الاعتراف بالمؤسسات الرسمية أو بالمعاملات الصادرة عنها في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، من أبرز العوامل التي تساهم في إسقاط أي أمل بوجود حالة من الاستقرار أو الأمان لدى النازحات/ين أو حتى التفكير بإمكانية العودة الآمنة في المستقبل القريب نتيجة حالة الهشاشة القانونية والإدارية، والتي تعاني منها النساء بشكل مضاعف.

وإلى جانب هذه العوامل، تباحثت النساء بجملة هواجس نسوية حول المنظومة الأبوية والذكورية التي لا تزال سائدة في سوريا والتي قد تشكل بالنسبة لهن تحدياً أساسياً في حال العودة. وتمثلت أبرز هذه الهواجس بالمساومة على استقلاليتهن الاقتصادية، أو بالعودة إلى مجتمع تحكمه العادات والتقاليد المحافظة، وغياب القوانين والإجراءات والأطر الناظمة التي تحكم وتنظم العلاقات بين المواطنات/ين وتضمن تسوية الأوضاع القانونية للنساء فيما يخص الأحوال الشخصية والأوراق الثبوتية واثبات الملكية.

مقومات وشروط وضمانات العودة الآمنة والطوعية والمحايدة... من منظور نسوي

بحسب منظمة الهجرة العالمية، وفي إحصاء (غير حساس جندرياً) أجرته في العام ٢٠١٧[1] شكّل عاملي الاقتصاد والأمن سبباً أساسياً لعودة اللاجئات/ين إلى سوريا، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن ٢٥٪ من العائدات/ين أشاروا إلى رغبتهن/م بالعودة لحماية ممتلكاتهن/هم، و٢٠٪ ذكروا أن العودة كانت بسبب تحسن الوضع الأمني، و١٨٪ بسبب تحسن الوضع الاقتصادي، و١٧٪ بسبب عدم القدرة على الاندماج الثقافي والاجتماعي في مناطق اللجوء/النزوح و١٥٪ لأن الوضع الاقتصادي قد تراجع في مناطق اللجوء/النزوح.

يغيب عن هذا الطرح، حول مقومات العودة، البعد النسوي، وهو الأمر الذي عبّرت عنه النساء المشاركات في سياق اللقاءات الاستشارية واللواتي عكسن شمولية في طرح المقومات والضمانات والشروط الأساسية التي يجب توفرها لضمان عودة آمنة. وتشكل هذه المقومات والشروط جملة المطالب النسوية حول ملف العودة وما بعد العودة، والتي تضمن، في حال تطبيقها، السلام المستدام والنسوي. وأكدت النساء إلى أنه ثمة شرطين أساسيين يجب توفّرهما قبل تفعيل ملف العودة، وتتمثل هذه الشروط بالتوصل لحل سياسي يضمن الانتقال السياسي السلمي والنسوي والمستدام، والحرص على تطبيق آليات العدالة الانتقالية في سوريا.

1- IOM, Nearly 715,000 Syrian Displaced Returned Home Between January and October 2017, December 2017
https://www.iom.int/news/nearly-715000-syrian-displaced-returned-home-between-january-and-october-2017

وحول المقومات والضمانات التي يجب أن تتوافر جميعاً، قبل أن يتم طرح أو تشجيع اللاجئات/ين والنازحات/ين على العودة، أشارت النساء إلى ما يلي:

- ضمان أن يكون قرار العودة قراراً مستنيراً، مبنياً على بيّنة وبعيداً عن الإكراه؛
- ضمان توفر الخدمات (لا سيما التعليم والصحة والمياه والأمن الغذائي) والبنى التحتية (شبكات الكهرباء والمياه والتدفئة) بشكل نوعي، وتوفّر المنازل الآمنة؛
- ضمان وجود جهات دولية وأممية ضامنة لحماية اللاجئات/ين والنازحات/ين وأسرهن/هم أثناء العودة؛
- ضمان تسوية كامل الأوضاع القانونية والإدارية للنازحات/ين واللاجئات/ين؛
- ضمان إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية أو أن تبقى إلزامية في ظل سيادة الأمن وبشرط تغيير النظام؛
- ضمان فك العزل الجغرافي والمناطقي للمواطنات/ين كما هو مفروض حالياً، وعدم التضييق على اللاجئات/ين والنازحات/ين في أماكن اللجوء/النزوح؛
- ضمان تكريس واحترام الحقوق السياسية والمدنية ومن ضمنها حرية الرأي والتعبير؛
- ضمان توفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الآمن للأسر والأطفال؛
- إلغاء القانون رقم ١٠ وإعادة العقارات لأصحابها.

وخلصت النساء إلى تقديم جملة من التوصيات، لجهات عدة، لضمان تفعيل الانتقال السياسي وتالياً تأمين عودة آمنة وطوعية ومستدامة تضمن سلامة وأمن وأمان اللاجئات/ين والنازحات/ين وتفعّل وصولهن/هم للخدمات الأساسية.

مطالب النساء من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

- الطلب من الحكومات والبلدان على المستويات الدولية بعدم الاعتراف بشرعية النظام وعدم التباحث معه بملف العودة قبل أن تتم عملية الانتقال السياسي؛
- تشكيل لجنة دولية تتألف من عدة جهات أممية لضمان تأمين ضمانات لعودة آمنة للاجئات/ين والنازحات/ين، ومراقبة آلية العودة وضمان سلامة العائدات/ين وعدم تعرضهن/هم للاضطهاد، والإشراف على تأمين الاحتياجات والخدمات الأساسية لهن/هم خلال وبعد مرحلة العودة وتفعيل لجان تقصي الحقائق والمساءلة في حال غيابهن/هم او اختفاؤهن/هم؛
- الاعتراف الدولي بالمؤسسات الرسمية الموجودة في الأماكن الخارجة عن سيطرة النظام، وضمان التنسيق والتعامل معها، وليس اقتصار الشرعية على مؤسسات النظام وحسب؛

- الضغط باتجاه إيجاد حل ومعرفة مصير المعتقلات والمعتقلين.

مطالب النساء من المجتمع المدني

- أن تلعب المنظمات المدنية الدولية دوراً في المناصرة على المستويات الإقليمية والدولية كونها الوسيط بين أفراد المجتمعات المحلية في سوريا وبين المجتمع الدولي لإيصال أصوات النساء ومطالبهن؛
- تأمين الخدمات لأفراد المجتمعات المحلية وللنساء تحديداً، وتقديم برامج التوعية والتمكين وبرامج الإدماج المجتمعي والدعم النفسي والنفسي-الاجتماعي؛
- مراقبة الانتخابات لضمان أن تكون حرة ونزيهة وشفافة وضمان مشاركة كافة فئات المجتمع بها؛
- تقديم التسهيلات الإدارية والإجرائية بخصوص معاملات إثبات النسب والزواج وحل القضايا العالقة من مثل الإرث وإثبات الملكية.

مطالب النساء من السلطات المحلية ومجالس الحكم المحلي

بالرغم من عدم الثقة الكاملة من قبل النساء بدور وفعالية السلطات المحلية «لا يستطيعون فعل شيء، فهم غير معترف بهم كجهة رسمية»، إلا أن النساء كنّ قد توجّهن بعدد من المطالب والتوصيات، **أبرزها:**

- تعزيز جهود الحفاظ على الأمن والأمان في البلدات والقرى، وذلك عبر تكثيف دور الشرطة والأمن في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام؛
- تأكيد الحيادية لهذه السلطات، وضمان ألا تكون تابعة لأي جهة سياسية أو دينية محددة.

مطالب النساء من المؤسسات القضائية

- المطالبة بالإصلاح القضائي وبنزاهة واستقلالية القضاء وحياديته وخضوعه للرقابة؛
- تعزيز دور النساء في الجسم القضائي، ضمن هيئة المحلفات/ين، وتخصيص لجنة نسائية في القضاء لحل المشاكل القانونية الخاصة بالنساء فيما خص الملكية والإرث؛
- التأكيد على ضرورة تفعيل القضاء المدني.

مطالب النساء من المؤسسات التشريعية

الإصلاح القانوني، عبر إقرار أو تعديل قانون الملكية بحيث تتمكن النساء من الحصول على الممتلكات في حال وفاة الزوج، بالإضافة إلى إقرار قوانين حمائية للنساء المطلقات أو الأرامل فيما خص الحقوق الاقتصادية والأمان الاجتماعي «يجب وضع قانون لتسترد حقها كاملاً حتى لو تنازلت أو وقعت على بيع شراء»؛ «إقرار قانون لضمان تأمين راتب وسكن للأرامل أو المطلقات».

٢

قراءة سياسية نسوية حول التجاذب السياسي لملف العودة

طرح موضوع عودة اللاجئات/ين من قبل روسيا عقب انتهاء قمة هلسنكي بين الرئيسين الأميركي والروسي، في ١٦ تموز ٢٠١٨، حيث أعلنت روسيا حينها عن «خطّةٍ لإعادة مليون وسبعمئة ألف لاجئ سوري إلى ديارهم، مع توفير مراكز لاستقبالهم وتقديم المساعدات لهم وحمايتهم من ملاحقة السلطات الأمنية السورية»[١]. وهكذا إذاً، حثّت روسيا اللاجئات/ين للعودة إلى بلادهن/هم مطمئنينهن/هم بأن «الحكومة السورية» مستعدة لقبول من يريد العودة.

اليوم، لا تزال المباحثات الدولية جارية حيال ملف عودة اللاجئات/ين إلى سوريا، في خضم تجاذب دولي في أوروبا بين بلدان مثل ألمانيا وفرنسا وهولندا التي لن تقبل بتمويل العودة وإعادة الإعمار إلا بعد إنجاز عملية الانتقال السياسي، وبين بلدان أوروبية أخرى مثل إيطاليا والنمسا وهنغاريا المستعدة للاعتراف بشرعية النظام السوري وفتح المجال للتباحث معه من أجل دعم عودة ملايين اللاجئات/ين إلى سوريا. وبالرغم من هذا التجاذب، فإن الدول الأوروبية تتفق، علناً على الأقل، على أنه يتعين على روسيا انتزاع ضمانات سلامة اللاجئين من قبل النظام، وفي الحد الأدنى بعض الوعود بالإصلاحات السياسية قبل دعم ملف العودة. وبالمقابل، تعترض الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل قرار العودة رابطةً إياه «بإنجاز الحلّ السياسي، وليس استباقاً له». وقد أبدت الأمم المتحدة تخوفاً من حصول العودة، حيث تعتبر أن اللاجئات/ين الذين عادوا، قد عادوا بشكل تلقائي ولكن ليس بشكل طوعي، ولا آمن ولا مستدام، وتشير منظمة هيومن رايتس ووتش في هذا الصدد إلى استمرار «خطر الاضطهاد في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام»[٢]. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فتريد التأكد على أن قرار عودة اللاجئين هو أمر طوعي ويتم عبر القنوات اللازمة، ورفضت تمويل هذا الأمر إلا إذا تم ربطه بحل سياسي مستدام.

ويقابل هذا التجاذب الدولي، تحمسّاً إقليمياً لا سيما من دول الجوار لا سيما لبنان والأردن كل بما يخدم مصالحه السياسية والاقتصادية والديموغرافية، ضاربين بعرض الحائط سلامة وأمن ومستقبل اللاجئات/ين وحقوقهن/هم، علماً أن أوضاع اللاجئات/ين أصلاً ليست جيدة في كلا البلدين؛ فـ٧٠٪[٣] و٨٥٪[٤] من اللاجئات/ين يعشن/ون تحت خط الفقر في كل من لبنان والأردن على التوالي، وعودتهن/هم إلى سوريا مهددة بمصير مجهول.

تقف سوريا إذاً على عتبة «حالة اللا-حرب – اللا-سلام» كما وصّفتها مديرة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني خلال افتتاح مؤتمر بروكسل في آذار المنصرم. ولعل هذه الحالة

١- محنة اللاجئين السوريين في البازار السياسي، شبكة جيرون الإعلامية، كانون الثاني ٢٠١٩
https://geiroon.net/archives/147265

٢- هيومن رايتس ووتش، سوريا: اعتقالات ومضايقات في المناطق المستعادة
https://www.hrw.org/ar/news/2019/05/21/330329)

٣- أخبار الأمم المتحدة، دراسة: ٧٠٪ من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، ٢٠١٧
https://news.un.org/ar/story/2017/01/268272

٤- موقع العربي الجديد، تقرير لمنظمة اليونيسف: ٨٥٪ من اللاجئين السوريين بالأردن تحت خط الفقر، ٢٠١٨
https://bit.ly/2YGaTK7

من المماطلة وكسب الوقت، تشبه إلى حد كبير مواقف وممارسات النظام السوري في تناقضاته واستغلاله لملف عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين والتلاعب به في سياقات مختلفة بما يخدم مصالحه السياسية والديموغرافية والاقتصادية. فتارةً، يدعي النظام الحماس عبر الإيحاء بإمكانية عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين إلى قراهن/هم ومنازلهن/هم لا سيما بعد إعلان روسيا ذلك في صيف عام ٢٠١٨، معتبراً إياها «ورقة سياسية رابحة» من أجل الحصول على الخدمات والمساعدات المالية والإعفاء من العقوبات الاقتصادية وربط العودة بإعادة الإعمار للحصول على التمويل؛ وتارة أخرى يعود ويماطل انطلاقاً من مخاوفه من استخدام المجتمع الدولي لملف عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين كورقة ضغط سياسية للتأثير بالانتقال السياسي لا سيما إبان الانتخابات الرئاسية التي ستتم في العام ٢٠٢١.

> «اتفاق الغوطة كان برعاية روسية بحيث لا يتم أية اعتقالات، لكن حصلت حملة اعتقالات كبيرة. لذلك، إذا لم يتم معالجة كامل الملف السوري سيكون الحديث فارغ من أي معنى»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في إحدى دول الجوار

هذا التجاذب الدولي والإقليمي لملف عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين وما يرافقه من تلاعب سياسي من قبل العديد من الفرقاء كل بما يخدم مصالحه، عبّرت عنه بوضوح مجموعات النساء اللواتي شاركن في سلسلة اللقاءات الاستشارية التي تم عقدها في سوريا، حيث أنهن، وفي تحليلهن السياسي الفطري، قد أشرن إلى أن المباحثات والنقاشات الدولية لملف عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين هي نقاشات غير منطقية وغير مقبولة كونها تتم بمعزل عن وجود أي طرف ضامن وبمعزل عن الوصول إلى حل أو اتفاق سياسي شامل. وأشارت مجموعة من النساء اللاجئات في إحدى دول الجوار إلى أن الوعود السياسية الروسية لا تغدو عن كونها أكذوبة، وأعطين مثلاً حول اتفاق الغوطة الشرقية بريف دمشق والقاضي بإجلاء مدنيات/ين ومقاتلين، والذي تم برعاية روسية، لكن القصف «الجوي والبري استمر وأسفر عن مقتل مئات المدنيين، وتشريد عشرات الآلاف عن منازلهم»[٥].

وساهمت هذه التناقضات بين جملة التصريحات الدولية وتلك الخاصة بالنظام من جهة والممارسات على أرض الواقع من جهة ثانية إلى فقدان كامل الثقة الشعبية والنسوية بالنظام وحلفائه. فقد أثبت الواقع أنه مخالفاً تماماً لأي وعود بعودة آمنة للاجئات/ين، كونها لم تعبر سوى عن مطامح ومطامع سياسية واقتصادية من قبل النظام السوري وحلفاؤه. فبحسب تقرير نشرته مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية في شباط ٢٠١٩، فإن «مصيراً أسوداً» انتظر كل من عاد إلى سوريا من اللاجئات واللاجئين، حيث تعرضوا للاضطهاد أو الاعتقال أو التجنيد الإجباري في الجيش [٦].

٥- موقع بي بي سي، اتفاق لإجلاء مقاتلين ومدنيين من دوما في الغوطة الشرقية
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-43614841

٦- Vohra Anchal, A Deadly Welcome Awaits Syria's Returning Refugees, February 2019
https://foreignpolicy.com/2019/02/06/a-deadly-welcome-awaits-syrias-returning-refugees/

وهذا الأمر، أكدته النساء المشاركات في سلسلة اللقاءات الاستشارية حيث أشرن إلى أن أي وعود يطرحها النظام عن عودة «آمنة» للاجئات/ين إلى سوريا، لا تغدو عن كونها أكاذيب لتلميع صورته.

ولعل هذه القراءة السياسية النسوية للتناقضات بين خطاب النظام وممارساته، أفضى إلى فقدان كامل الثقة بالنظام ومؤسساته ووعوده وضمانات الدول الراعية له. والدليل على ذلك هو ما أشارت إليه النساء حول جملة من ممارسات النظام التي تنتهك الحقوق المدنية والسياسية للمواطنات والمواطنين العائدات/ين، إن كان من حيث الاعتقالات التعسفية أو التعذيب أو تعرّض الأشخاص الذين عادوا للمضايقات والمساءلة والتجنيد الإجباري.

«ما يحدث هو تلميع لصورة الأسد»

مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في إحدى دول الجوار

«ما زالت الاعتقالات التعسفية والسوق الإجباري للجيش قائمة حتى الآن، فلا يوجد ثقة بالعودة»

«الكل يعرف ماذا يصرح النظام وماذا يفعل والتهديدات التي تحصل، وعود النظام لا يوجد فيها أمان ولا ثقة»

«بالنسبة للذين عادوا من لبنان تم فرز الرجال احتياط وعلى الجيش فهذه المعاهدات كلها كذب ولا يوجد عودة آمنة»

مجموعة من النساء المشاركات في اللقاءات الاستشارية في مناطق تحت وخارج سيطرة النظام

٣

استحالة العودة في ظل بقاء النظام ودون تفعيل للانتقال السياسي

غياب مقومّات العودة الآمنة والطوعية والمستدامة

تتضافر العوامل السياسية والأمنية والعسكرية والإدارية التي تأتي بغطاء قانوني، والتي يبثّها النظام، لتسلب المواطنات والمواطنين من كرامتهن/هم الإنسانية ومن حقوقهن/هم بالمواطنة ومن كافة حقوقهن/هم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، نافيةً عنهن/هم بالتالي حقهن/هم بالعودة. ولعل تفعيل النظام أذرعه الأمنية والاستخباراتية والسياسية والعسكرية من شأنه أن يمعن في سلب اللاجئات/ين والنازحات/ين الشعور بالأمن والأمان مصراً على تشتيتهن/هم وتهجيرهن/هم بشكل قسري ومستمر، ومتلاعباً بمصائرهن/هم ومستقبلهن/هم.

وفي هذا الصدد، عبّرت النساء اللواتي شاركن في اللقاءات الاستشارية عن آرائهن بشكل عام حول ملف العودة وتوقيت طرحه، وكيف يتصورن تفعيله في ظل ظروف مثالية، وقد تقاطعت إجابات ومواقف العديد من النساء من مختلف المناطق التي شملتها سلسلة الجلسات الاستشارية، حول رأي أساسي هو أن العودة حق للجميع، لكن حصولها مستحيل في ظل الظروف والمناخ السياسي والأمني الحالي في كافة مناطق سوريا.

وفي هذا الصدد، أشارت النساء إلى جملة عوامل، تشكل مجتمعة أسباباً تؤكد استحالة عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين في ظل الوضع الراهن في سوريا، نافيات أن تكون فكرة عودة اللاجئات (والنازحات) واردة أو منطقية بالمدى المنظور. وأشارت النساء سواءً في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وتلك الخارجة عنه، كما للاجئات في إحدى دول الجوار إلى مختلف العوامل التي تحول برأيهن عن تأمين بيئة آمنة لعودة اللاجئات/ين.

وتمثلت أبرز العوامل التي تنفي وجود بيئة آمنة لتحقيق العودة بما يلي:

استمرار القصف العشوائي في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام

يشكّل تردي الوضع الأمني واستمرار القصف العشوائي والحصار العسكري في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام من أبرز الأسباب التي لا تزال تجبر النساء والأسر وبشكل قسري على تكرار النزوح الداخلي، ما يجعل التفكير بالعودة مستحيلاً. وقد تساءلت النساء حول كيف يمكن البحث في مسألة العودة، إذا كانت عوامل وأسباب التهجير والنزوح القسري والمتكرر لا تزال قائمة حيث لا تزال القرى والمنازل تتعرض للقصف المستمر. وفي هذا الصدد، تشير العديد من التقارير إلى التصعيد في القصف الذي لا يزال يطال محافظة إدلب شمال غرب سوريا منذ نهاية نيسان المنصرم، من قبل قوات النظام مع حليفتها روسيا مع أن المنطقة مشمولة باتفاق «وقف التصعيد» بين روسيا وتركيا الذي تم التوصل إليه العام الماضي [١].

١- موقع دويتشي فيللي، «مع استمرار القصف، منظمات إغاثاتية تعلق نشاطها في إدلب، أيار ٢٠١٩
https://www.dw.com/cda/ar/مع-استمرار-القصف-منظمات-إغاثية-تعلق-نشاطها-في-إدلب/a-48701867

«يتم الكلام حول العودة للمنطقة، وما زال القصف مستمر بكل أنواع الأسلحة»؛ «أهلي لاجئين في إحدى دول الجوار، ولا أفضّل أن يعودوا، لأن القصف مستمر وممكن خلال ثواني أن يعود الخطر»

مجموعة من النساء المشاركات في سلسلة اللقاءات الاستشارية من مناطق خارجة عن سيطرة النظام

البعد الأمني والاستخباراتي للنظام في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام

يشكل تردي الوضع الأمني وانتشار حملات الاعتقالات التعسفية والتجنيد الإجباري خصوصاً على الشبّان في حال كانوا مطلوبين للخدمة أو موجودين على لوائح النظام من أبرز الأسباب التي تبث الخوف لدى النازحات/ين واللاجئات/ين لا سيما الأمهات منهن وتجعل فكرة العودة غير واردة إطلاقاً. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الخوف على الأطفال والأبناء كان قد شكل عاملاً أساسياً لدى النساء حين اتخذن قرار اللجوء أو النزوح بالأساس. وتالياً، فإن عدم انتفاء عوامل الدفع القسرية التي أجبرت الأسر على التهجير القسري، تجعل من العودة أمراً غير ممكناً.

«إذا كان للأم ولد مطلوب للخدمة، تفضل البقاء وعدم العودة»؛ «هناك أمهات حين عدن تمت محاسبتهن على أولادهن المتوفين وتعرضن لمسائلات عنهم، عدا عن الاعتقالات التعسفية والتعنيف للنساء والرجال»؛ «سمعنا أن هناك ناس عادت نتيجة المصالحات وتم اعتقالهم ولا أحد يعرف عنهم شيء، شباب ذهبت للخدمة الاجبارية وتم اعدام البعض والنساء تم سجنهن»؛ « كل الناس بالخارج مطلوبين للنظام، فكيف يمكن العودة؟».

انطباعات مجموعة من النساء المشاركات في سياق الجلسات الاستشارية حول العودة إلى قراهن ومدهن الواقعة تحت سيطرة النظام

القانون رقم ١٠: تغيير ديموغرافي وسرقة ممتلكات الأفراد وسياسة استدراج أمنية لتنفيذ الاعتقالات السياسية[٢]

فيما يبدو شكلاً أنّه محاولة لإطلاق إعادة الإعمار وتطوير التخطيط المدني، يرى مراقبون أنّ القانون رقم ١٠ يهدف إلى إغلاق الباب أمام عودة الغالبيّة العظمى من اللاجئات/ين والنازحات/ين السوريّات/ين إلى منازلهن/هم وأراضيهن/هم.

«إذا عدنا بالتاريخ إلى الوراء نجده يشابه وعد بلفور، تعتيم على الهوية والملكية مقابل المد الإيراني وحلفاء النظام»

إحدى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

> «إذا عدنا بالتاريخ إلى الوراء نجده يشابه وعد بلفور، تعتيم على الهوية والملكية مقابل المد الإيراني وحلفاء النظام»
>
> إحدى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

وفي هذا الصدد، توافقت العديد من النساء على أنه ثمة استحالة لعودة النازحات/ين واللاجئات/ين في ظل تفعيل القانون رقم ١٠ والذي يخفي أبعاداً سياسية ومصالح ضيقة لدى النظام. وكانت النساء خلال الجلسات الاستشارية قد استنكرن بشكل كامل مضمون وآثار القانون، واعتبرنه قانوناً جائراً ويغطي تلاعباً قانونياً من قبل النظام من أجل سرقة ممتلكات الأفراد، والدليل وضع شروط تعجيزية لتطبيقه. كما توافقت معظم النساء اللواتي شاركن في الجلسات الاستشارية إلى أن القانون فيه أهدافاً خفية لها علاقة بعمليّة تغيير ديموغرافي تحرم السكّان النازحات/ين والمهجّرات/ين قسرياً من العودة إلى أراضيهن/هم وإثبات حقهن/هم بممتلكاتهن/هم. وبنظر النساء، قد يكون القانون مجرد غطاء لقرارات سياسية من حيث كونه أسلوب تدقيق إضافي للنازحات/ين أو اللاجئات/ين اللواتي/الذين تركن/تركوا مناطقهن/هن، وأكدت النساء وجود هواجس لدى الأسر من حيث كونه سياسة استدراج لتنفيذ الاعتقالات التعسفية بحق المواطنات/ين.

> «سيضيع حق الناس وملكيتهم وستستحيل العودة بهذه الشروط التعجيزية، فعندما يعود الشخص تكون التهمة بانتظاره على الطريق»؛ «هناك أشخاص خافوا الذهاب للأفرع الأمنية لأخذ التعويض بسبب المحاسبة أو يكون هذا الشيء فقط استدر
>
> إحدى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

تدمير القرى والبلدات والفوضى والعشوائية

يشكل الدمار التام أو شبه التام للكثير من البلدات والقرى سبباً أساسياً لاستحالة العودة حيث أشارت النساء، لا سيما النازحات داخلياً من مناطق خارجة أو كانت خارجة عن سيطرة النظام إلى صعوبة العودة

٢- بحسب القانون رقم ١٠ الذي صدر في نيسان ٢٠١٨، تطلب السلطات المحلية من الهيئات العقارية الحكومية لائحة بأصحاب العقارات في منطقتين تنظيميتين في محافظة دمشق (جنوب شرق المزة وجنوب المحلق الجنوبي). تقدم الهيئات العقارية الحكومية هذه اللوائح خلال ٤٥ يوماً من تاريخ تلقيها الطلب، ويعطى المالكون وأصحاب العقارات مهلة ٣٠ يوماً (وعادت ومددت لغاية سنة) لإثبات ملكيتهم للعقارات عبر تقديم وثائق رسمية. وإذا لم يقم أصحاب العقارات بذلك، لن يتم التعويض وتؤول ملكية العقار إلى الجهات العامة في الدولة مع الاحتفاظ بحقهم برفع دعوى في غضون نفس المدة (٣٠ يوماً).

إلى قراهن ومنازلهن بسبب التدمير الشامل للقرى والبلدات والمنازل، وفي ظل تلف تام للبنى التحتية وغياب للخدمات الأساسية وانتشار لمخلفات الحرب والقنابل، الأمر الذي يجعل العودة مستحيلة حتى لو أرادت الأسر ذلك.

النسبة لنا نحن النازحات/ين والمطلوبات/ين كيف نستطيع اثبات الملكية ولا يوجد أوراق ولا هويات في ظل مناطق حرب ليست آمنة ولا مستقرة؟»

إحدى النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

«بالنسبة لنا أهل داريا بيوتنا على الأرض والبنى التحتية مهدمة، حتى البيوت الموجودة غير جاهزة لاستقبال الناس»؛ «هناك قرى كاملة أصبحت بالأرض وفقدت كامل معالمها»؛ «هناك مخلفات الحرب ولا يوجد أمان للأطفال للخروج واللعب، يجب بداية تنظيف المنطقة من مخلفات الحرب»

مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

ويترافق هذا الواقع من التدمير الكلي للقرى والمباني والبنى التحتية وغياب الخدمات، مع غياب لأي ضمانات بتأمين أبسط مقومات العيش الكريم، من حيث الشعور بالأمان وتأمين فرص العمل، وضمان مستقبل وتعليم الأطفال.

«بدون أمان وفرص عمل ومستقبل للأولاد لن يفكر أحد بالعودة»؛ «لا يوجد مناطق مؤهلة للعودة ولا مقومات للحياة ولا الأمان اللازم للعودة»

مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

وتدخل الاعتبارات السياسية بشكل صارخ لتساوم على أبسط حقوق الطفل بالتعليم، سواءً في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام أو التي تقع ضمن نطاق سيطرته. ففي الأولى، يبقى مستقبل الأطفال والشابات/الشبان في المدارس والجامعات مجهولاً بسبب عدم اعتراف النظام بشهادات الطلاب في تلك المناطق

«أبسط موضوع هو التعليم، نخشى من وضع التعليم في هذه المناطق (الخارجة عن سيطرة النظام) ومن مستقبل الأطفال المجهول»

أما في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، فثمة خشية من قبل الأهل بتسجيل أطفالهم في المدارس خوفاً عليهم من التنمير، الأمر الذي أدى إلى مفاقمة التسرب المدرسي.

> «هناك أهالي لم يسجلوا أطفالهم بالمدرسة لأن المدرسة للنظام، ومنهم التحقوا بالمدرسة وواجهوا التنمر» (مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في إحدى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام).
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في إحدى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام

فقدان الأوراق الثبوتية أو عدم الاعتراف بها من قبل النظام

تبين، بحسب تقارير المجلس النرويجي للاجئين[٣]، إنّ ١٧٪ فقط من اللاجئين السوريين امتلكوا وثائق حول ملكيتهم في الدول التي لجأوا إليها. وأجرت مفوّضيّة الأمم المتّحدة للاجئين إحصاء آخر تبيّن فيه أنّ ٩٪ من النازحين داخل سوريا تمكّنوا من الحفاظ على سجلّاتهم المتعلقة بإثباتات الملكية. وكانت الأمم المتحدة في هذا الصدد، وفي تقريرها الصادر عام ٢٠١٧ بعنوان «لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية – الجمهورية العربية السورية» فقد أشارت إلى أن ٨١٪ من المناطق التي شملها التقرير، تعاني من مشكلة فقدان الوثائق المدنية، مما «يفاقم من مخاطر الحماية ويحد من حرية التنقل والحصول على الخدمات وسبل العيش»[٤].

تشكل التحديات الإدارية المتعلقة بفقدان أو عدم حيازة الأوراق الثبوتية أو بعدم اعتراف النظام بالمعاملات التي تمت في المناطق الخارجة عن سيطرته أو في دول الجوار، من أبرز التحديات والهواجس التي تواجه النازحات/ين واللاجئات/ين والتي تحول، برأيهن، دون تأمين عودة آمنة ومستدامة للنساء والأسر. ولهذا المستوى من التحديات آثار عدة على حقوق المواطنة الفاعلة للنساء، وعلى جملة حقوقهن بالملكية والأحوال الشخصية والمستحقات الاجتماعية. كما أن فقدانها من شأنه أن يزيد من تعريض الأسر ولا سيما النساء والأطفال لأنواع عدة من الاستغلال والعنف أو الحد من الوصول إلى بعض الخدمات أو المساعدات الإغاثية أو التعليم.

تعيش العديد من النساء والأسر في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام أو في دول اللجوء في ظل هشاشة قانونية وإدارية؛ ولهذه الهشاشة القانونية مستويين: يتمثل المستوى الأول بعدم اعتراف النظام بالمعاملات الإدارية التي تمت وسُجلت في المناطق الخارجة عن سيطرته من مثل تسجيل الولادات أو حالات الزواج والطلاق وقضايا الحضانة؛ أما المستوى الثاني، فيتمثل بتلف أو فقدان أو انعدام حيازة الأوراق الثبوتية

3- NRC, Reflections on Future Challenges to Housing, Land and Property Restitution for Syrian Refugees, January 2017 https://www.nrc.no/globalassets/pdf/briefing-notes/icla/final-hlp-syrian-refugees-briefing-note-21-12-2016.pdf (as accessed on May 13, 2019

4- https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2017_syria_hno_arb_170110.pdf

من قبل العديد من الأسر النازحة أو اللاجئة، والتي تفرز بدورها جملة من المشاكل والتحديات الإضافية، ما يؤثر على أمن وكرامات النساء والأطفال والأسر بشكل عام.

> «حالات الزواج التي تمت عام ٢٠١٢ والتي نتج عنها أطفال باتوا اليوم بعمر الدراسة، دون أن يكون لهم سجلات رسمية»؛ «يمكن أن تكون النساء عرضة لكافة أشكال الاستغلال حتى الاستغلال الجنسي وحرمانها من المساعدات والإغاثة»؛ «اللواتي يتزوجن خارج سوريا يتزوجن عن طريق الشيخ دون أي إثبات، فالكثير لا يمكنه العودة بسبب هذا الموضوع بالأخص من لديها أولاد»؛
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

وأشارت النساء إلى جملة تحديات إضافية تواجه النساء زوجات المعتقلين والمفقودين والمخفيين قسراً، وفيما يخص مسار إثبات الملكية، حيث لا يوجد ضامن لإثبات حقوقهن. وفي هذا الصدد، ثمة تحديات متعلقة بمسار الاستحصال على الوثائق الرسمية مثل شهادة الوفاة أو أوراق الملكية أو حصر الإرث الأمر الذي قد يعد مستحيلاً كونه لا يصدر سوى عن السلطات التابعة للنظام.

> «لا تستطيع المرأة أن تقوم بحصر إرث لأنه لا يوجد شهادة وفاة، وهذه المعاملات يجب أن تكون من صاحب الملك»؛ «عند وجود وثائق لإثبات الملكية يوجد صعوبة فكيف إذا كانت زوجة مختفي أو معتقل».
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية في إحدى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام

هذا فضلاً عن التحديات المتعلقة بالأعراف والتقاليد من حيث العلاقة مع أهل الزوج ومطالبتهم الزوجة بالتنازل نتيجة عدم اعترافهم بحقها بالتملك،

> «أحياناً يتم التنازل لأهل الزوج أو يجب أن تتزوج أخ زوجها»

وهكذا، ونتيجة لتضافر كل تلك الأسباب، والتي تؤثر على عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين وقد تتجاوزها لتساوم على جملة الحقوق الأساسية للمواطنات/ين بالكرامة الإنسانية والعيش الكريم، خلصت

النساء إلى استحالة عودة اللاجئات/ين في ظل بقاء النظام مطالبات بتفعيل حل سياسي يضمن الانتقال السياسي السلمي للسلطة.

> «العودة في ظل النظام مستحيلة»؛ «أي اتفاق بخصوص العودة يتم بمعزل عن طرح شامل للملف السياسي، لا يعول عليه فمن الضروري أن تكون آمنة وطوعية وإذا لم يحصل اتفاق سياسي شامل ستكون كلها كلام لا يعول عليه»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

هواجس نسوية حول العودة في ظل سيادة المنظومة الذكورية والأبوية

تمحورت الهواجس النسوية حول العودة والتي عبّرت عنها النساء اللاجئات من دول الجوار بالمساومة على جملة حقوقهن المدنية والاقتصادية والاجتماعية. من أبرز القضايا التي أثارتها النساء والتي شكّلت بالنسبة لهن تحدياً أساسياً في حال العودة هي المساومة على استقلاليتهن الاقتصادية، والعودة إلى مجتمع تحكمه العادات والتقاليد المحافظة.

وقد عبّرت العديد من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية إلى تردد العديد من النساء اللاجئات باتخاذ قرار العودة نتيجة صعوبة إيجاد فرص عمل أو عدم قدرتهن على المحافظة على الاستقلالية الاقتصادية التي توفرت لهن في بلدان اللجوء، حيث تتخوف النساء من إمكانية المساومة على قدرتهن على إيجاد فرص عمل أو الحد من وصولهن للموارد في حال عدن،

> «ستواجه المرأة العاملة صعوبة بالتأقلم حيث أن مستوى المعيشة والرفاهية الذي كانت تحظى به قد لا يتوفر في البلد» «باتت النساء يتمتعن بجانب من الحرية والقدرة على الحركة، وهذا يشكل خشية لديهن من العودة»
>
> امرأة مشاركة في الجلسات الاستشارية

وارتباطاً بتهديد الأمن الاقتصادي للنساء، عبّرت النساء عن الخشية من العودة إلى مجتمعات تحكمها العادات والتقاليد الأبوية والذكورية المحافظة، لا سيما وأن الاختلاط الثقافي الذي تم في بلدان اللجوء ساهم بتحرير النساء إلى حد ما، الأمر الذي قد يجعل بعض النساء مترددات بالعودة.

٤

خارطة طريق نسوية لضمان تأمين العودة الطوعية، الآمنة والمستدامة

شروط العودة الآمنة والطوعية والمستدامة: الحل بالانتقال السياسي وتفعيل آليات العدالة الانتقالية

كي تكون العودة طوعية وآمنة ومستدامة، وضعت النساء مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر جميعاً، قبل أن يتم طرح أو تشجيع اللاجئات/ين والنازحات/ين على العودة. إلا أن هذه الشروط، لتكون فاعلة ومستدامة، يجب أن تتم خلال أو بعد التوصل إلى حل سياسي يضمن الانتقال السياسي السلمي والنسوي والمستدام، وتطبيق آليات العدالة الانتقالية في هذه المرحلة من النزاع في سوريا.

الوصول إلى حل سياسي يضمن الانتقال السياسي السلمي والمستدام

أشارت النساء إلى أن طرح ملف العودة سيبقى مستحيلاً ما لم يتم الوصول إلى حل سياسي، والذي بدوره سيبقى ناقصاً إذا بقي النظام ورموزه في السلطة؛ ووضعت النساء مجموعة من الآليات التي يجب تفعيلها من أجل ضمان أن يكون هذا الحل السياسي مستداماً ويضمن عملية الانتقال السياسي، **وتمثلت أبرز هذه الآليات بالنقاط التالية**:

١) وقف أعمال العنف؛

٢) إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

٣) حكومة انتقالية؛

٤) تعزيز الحوار بين مختلف وجميع الجهات والفصائل السياسية؛

٥) نزع السلاح من جميع الأطراف والفصائل وإلغاء المظاهر العسكرية وإنهاء التدخل الأجنبي؛

٦) تشكيل اللجنة الدستورية كمدخل للحل؛

٧) تفعيل دور النساء في المرحلة المقبلة وتعزيز مشاركتهن في بناء السلام المستدام والتعايش السلمي.

> «برأينا الحل السياسي لن يتحقق إلا برحيل الأسد وإذا عجزتم عن رحيل الأسد نريد فصلا سابعا لمعاقبته في حال تجاوز الاتفاقيات»، «نزع السلاح من كل الأطراف والفصائل لا أحد سيعود في ظل هذه الظروف إلا إن تعود سوريا كما كانت»، «القيام بانتخابات حرة ونزيهة تمثّل الناس والكفاءات التي خرجت»، «إخفاء المظاهر المسلحة ووجود تمثيل قانوني لحكومة الائتلاف، وإنهاء الاقتتال ووجود معاهدة للالتزام باحتضان الشعب وعدم الاعتقال»، «وقف القتال من جميع الجهات والدول وتشكيل اللجنة الدستورية كمدخل للحل وتشكيل حكومة انتقالية للمرحلة الجديدة ووجود كافة الأطراف على طاولة الحوار»
> «تفعيل دور المرأة والرجل للعمل سويةً لصناعة السلام والتعايش السلمي مع جميع الطوائف»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

تكريس فعلي لآليات العدالة الانتقالية بالتزامن مع مرحلة الانتقال السياسي، لضمان استدامة السلام والحل السياسي.

تجدر الإشارة إلى أن النساء، وبوعي سياسي ونسوي فطري، أشرن إلى ضرورة بسط مقومات وآليات العدالة الانتقالية، **والتي تمثّلت برأيهن بالنقاط التالية:**

١) المحاسبة والمساءلة والمحاكمة الدولية لكل من شارك في جرائم الحرب، الأمر الذي من شأنه أن يحد من الانتقام الشخصي أو المحاسبة؛

٢) ضرورة نزع السلاح ووقف العنف؛

٣) معالجة الملف الأمني للأشخاص المحكومات/ين والمطلوبات/ين على لوائح النظام؛

٤) معالجة ملف المفقودات/ين والمخفيات/ين قسراً؛

٥) توفير تسهيلات وخدمات تفضيلية للنساء في حال كان الزوج مفقود؛

٦) تقديم التعويضات وجبر الضرر؛

٧) توثيق الانتهاكات والشهادات من قبل النساء؛

٨) تفعيل عملية الإصلاح المؤسساتي لا سيما المؤسسات القضائية والأمنية.

> «المساءلة والمحاسبة لكل من شارك بجرائم الحرب وتلطخت أيديه بالدماء وكل صاحب حق يأخذ حق»؛ «إعطاء المرأة تسهيلات معينة إذا مضى على اختفاء الزوج ثلاث سنوات أو أكثر لضمان حقها وحق أولادها»؛ «معالجة الملف الأمني للأشخاص المحكومين والمطلوبين بحيث يستطيعوا العودة بوجود ضمانات وأن تكون الضمانات دولية للعودة ونزع السلاح»؛ «كف يد النظام عن الاعتقالات ووجود مساءلة دولية لسبب الاعتقال ومحاكمة عبر جهات دولية أو وساطة»؛ «نريد إعادة هيكلة للأمن والجيش وهذا الموضوع ليس أمراً سهلاً كما يجب إيجاد الحل للميليشيات الطائفية المرعبة والمجاهدين الأجانب»؛
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

مقومات وضمانات العودة الآمنة والطوعية والمستدامة

خلال مناقشتهن لملف العودة، وكيف يمكن أن يتصوّرن تفعيله بحيث يضمن أمن وسلامة وكرامة وحقوق اللاجئات/ين والنازحات/ين، أشارت النساء إلى مجموعة من المقومات والضمانات التي يجب أن تتوفر مجتمعة في المرحلة التي تلي عملية تفعيل الحل السياسي كمسار طبيعي لتحقيق العدالة الانتقالية وتالياً عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين. وشكلت أبرز مقومات وضمانات العودة الآمنة والطوعية والمستدامة والحيادية بالنسبة للنساء ما يلي:

- ضمان عدم التضييق على اللاجئات/ين والنازحات/ين في أماكن اللجوء/النزوح بحيث يضطرون للعودة بشكل إجباري قسري بعيداً عن الطواعية وضمان عدم تعريضهن/هم للضغوط.

> «ضمان ألا تكون العودة قسرية، وأن تتم من غير مساءلة وعدم التضييق عليهم بمكان اللجوء وتوفير البيئة المناسبة للعودة»؛ «أن يقرر الشخص العودة بملء إرادته وعدم إجباره سواءً من بلده أو من البلد المضيف»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

- القرار المستنير، المبني على بيّنة وأن تكون اللاجئات/ين والنازحات/ين مدركات/ين للواقع والتحديات التي سترافق العودة إلى الوطن دون ممارسة أية ضغوط دولية أو إقليمية لتفعيله.

> «أن يقرر الشخص بنفسه أنه سيتحمل كافة الضغوط والتحديات»؛ «وأن يقرر العودة دون إجبار»؛ «العودة من تلقاء نفسه دون أي ضغوطات دولية»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

- ضمان توفير المستحقات الاجتماعية والخدمات (لا سيما التعليم والصحة والأمن الغذائي) والبنى التحتية (شبكات الكهرباء والمياه والتدفئة) وبشكل نوعي، وتوفّير المنازل الآمنة والقابلة للسكن والعيش.

> «ضرورة وجود الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء»؛
> «توفير البيئة والسكن والاحتياجات الأساسية»؛
> «التعليم والمسكن والأكل والشرب والتدفئة ووجود مصدر دخل للعائلات والأمان»

وتتمثل أبرز الخدمات التي تعتبر النساء أنها أساسية لتسهيل عملية العودة والاستقرار والادماج المجتمعي بما يلي:

- المساعدات القانونية، لتسهيل الحصول على الأوراق الثبوتية والشهادات المدرسية والجامعية، وتقديم الدعم القانوني للنساء؛
- الرعاية الصحية والصحة النفسية للأطفال؛
- خدمات الدعم النفسي-الاجتماعي، والتركيز على البرامج التثقيفية والرامية إلى تعزيز الاندماج المجتمعي؛
- برامج التمكين الاقتصادي عبر برامج القروض الميسّرة، والتوجيه لسوق العمل، والاستمرار بدورات تمكين النساء؛
- برامج التمكين السياسي للنساء.
- ضمان وجود جهات رقابية دولية وأممية ضامنة لحماية اللاجئات/ين والنازحات/ين وأسرهن/هم أثناء العودة وذلك لضمان عدم تعرّض العائدات/ين إلى أي شكل من أشكال الاضطهاد أو الاعتقال التعسفي أو المحاكمة والسجن.

> «أهم شرط وجود رقابة دولية ووجود جهة ضامنة لحماية حياة الشخص حين يعود»؛ «بداية يجب أن تتم العودة تحت إشراف دولي»؛ «لا يوجد ضامن للعودة الأمنة إلا إذا كانت الأمم المتحدة راعية لها»؛ «جهات دولية محايدة، الأمم المتحدة مثلاً المهم ألا تكون تابعة للنظام»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

- ضمان تسوية كامل الأوضاع القانونية والإدارية للنازحات/ين واللاجئات/ين، والتي تندرج ضمنها القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وحق النساء بمنح الجنسية لأزواجهن وأطفالهن، والاعتراف الرسمي بالمعاملات والوثائق التي تم تسجيلها في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام (ولادات وزواج وطلاق وحضانة وشهادات مدرسية وجامعية)، وتفعيل قدرة النساء القانونية على إثبات نسب أطفالهن، بالإضافة إلى تسوية أوضاع النساء المتزوجات من غير سوريين قانونياً واجتماعياً.

> «الاعتراف بالولادات وحالات الزواج والطلاق والملكيات»؛ «أنا أدرس في جامعة معينة لكن لا يوجد لها اعتراف حتى في تركيا، ندرس فقط من أجل الثقافة»؛ «وضع قانون للمساواة بين المرأة والرجل من حيث منح الجنسية والنسب»؛
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

- ضمان إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية أو أن تبقى إجبارية بشرط تغيير النظام؛ تباحثت النساء فيما يخص إلزامية الخدمة العسكرية وبالمرسوم رقم ٧٩ الذي صدر في كانون الأول ٢٠١٨ والقاضي بتمديدها لست سنوات؛ وتفاوتت إجابات النساء بين الإبقاء على كونها إلزامية شرط تغيير النظام بحيث لا يصبح الجيش في خدمة النظام، وبين أن تصبح تطوعية وأن تتمكن النساء من الانخراط بها.

> «لسنا مع الإجباري في هذا الوضع الذي يذهب لا يعود ويحارب أهله وشعبه»؛ «برأيي من الأفضل أن تكون طوعية»؛ «أن تكون الخدمة العسكرية طوعية ويمكن للشاب الوحيد أو للبنات بالتطوع»؛ «يجب أن تبقى إلزامية مع تغيير القيادات التي تحكم بحيث لا تصبح لحماية بشار والكرسي»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

- ضمان فك العزل الجغرافي والمناطقي بين المناطق الخاضعة لسيطرة النظام وتلك الخارجة عنه كما هو الأمر حالياً، وعدم ربط عودة اللاجئات/ين والنازحات/ين أو وصولهن/هم للحقوق والمستحقات الاجتماعية بالانتماءات الطائفية أو الحزبية أو السياسية.

> «البعد عن التعامل المناطقي، فحتى من يُحسبون على النظام ولديهم/هن أقارب من المعارضة يتم معاملته معاملة سيئة ويتم حرق بيوتهم ونحن نستنكر هذا الشيء»؛ «أهالي منطقة معينة لا يستطيعون الدخول إلى مناطق أخرى، وبنفس الوقت لا أحد يدخل منطقتهن/هم إلا إذا كانت نفوسها/ه من هناك. وإذا تزوجت المرأة من خارج تلك المنطقة، وتغيرت نفوسها إلى منطقة أخرى لا يمكنها الدخول وفي حالات تدفع رشاوي كبيرة للدخول»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

وفي هذا الصدد، أشارت النساء إلى ضرورة تفعيل التعايش السلمي والمشترك بطابع نسوي بين جميع المواطنات والمواطنين؛ وقد ركّزت النساء على دورهن الأساسي في هذا المجال، من حيث تعزيز السلم الأهلي والمجتمعي بحيث يسود السلام النسوي والمستدام.

> «المجتمعات الأمومية أكثر قدرة على بناء السلام من الرجال إذ أننا دائما نسعى للسلم وليس للحرب»؛ «هناك نساء انخرطن بالمجتمع من كل النواحي والنساء بشكل عام أقدر على التأقلم، وعلى إعادة بناء الشبكة الاجتماعية من الزملاء أو الجيران وأبناء القرية الواحدة يصبحوا بمثابة الأقارب».

- ضمان احترام وتكريس حرية الرأي والتعبير وتفعيل الحقوق المدنية والسياسية وذلك بتقديم ضمانات بعدم محاسبة أو معاقبة المواطنات/ين على ممارستهن/هم لحقوقهن/هم المدنية والسياسية.

> «الشعور بالأمن والأمان وحرية التعبير والحركة وممارسة العمل بأريحية»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

- ضمان توفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الآمن للأسر والأطفال ومعالجة مخلفات الحرب والكلفة الجندرية لاقتصاد الحرب (يرجى مراجعة الورقة المتعلقة بإعادة الإعمار) وفك الاحتكار والمتاجرة بالسوق السوداء لبعض السلع.

> «هناك مخلفات الحرب ولا يوجد أمان للأطفال للخروج واللعب، يجب بداية تنظيف المنطقة من مخلفات الحرب. وأسعار مواد البناء خيالية لا أحد يستطيع الإصلاح والترميم»؛ «منذ بداية القصف كانت مطالبنا بوجود منطقة آمنة وفرص عمل وحماية للأطفال»؛ «ضمان عودة المرأة والرجل لوظائفهم السابقة»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

- إلغاء القانون رقم ١٠ وإعادة العقارات لأصحابها وصاحباتها، وعدم وضع أية قيود قانونية أو إدارية لإثبات ملكية العقارات وتخصيص النساء الأرملات أو زوجات المفقودين والمخفيين قسراً بالحق بالتملك.

> «إثبات ملكية العقار من قبل أي شخص من أفراد العائلة»؛ «قدرة الأرامل على التملك»
>
> مجموعة من النساء المشاركات في الجلسات الاستشارية

- سيادة دستور نسوي، بحيث يضمن حقوق جميع المواطنات والمواطنين بحرية التعبير والرأي والدين، وتكريس الكوتا النسائية لضمان صون حقوق النساء والفتيات، وحماية حقوق الأقليات وتكريس الديمقراطية عبر ضمان تداول السلطة.

> «ضمان حقوق الأديان وتعديل المواد ووجود كوتا نسائية، وليس من الضروري أن يكون الرئيس ذكر ومسلم»؛ «وجود قانون لحماية الأقليات والمساواة بين القوميات والأديان ومعاملة الجميع كمواطنين وإشراك النساء ببناء السلام والعدالة الاجتماعية ليصبح المواطن إنسان»؛ « نريد تداول سلمي للسلطة كل ٤ سنوات وحق الترشح لدورة واحدة فقط اريد دولة مواطنة وحرية وعدم الخوف»

التوصيات

توجّهت النساء خلال سياق الجلسات الاستشارية بعدة توصيات ومطالب لجهات عدة، لضمان عودة آمنة، وطوعية ومستدامة تضمن سلامة اللاجئات/ين والنازحات/ين وتفعّل وصولهن/هم للخدمات الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن التوصية والمطلب الأساسي يكمن في تفعيل الانتقال السياسي وإزالة النظام قبل تفعيل أي من التوصيات العملانية التالية الذكر.

مطالب النساء من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

- الطلب من الحكومات والبلدان على المستويات الدولية بعدم الاعتراف بشرعية النظام وعدم التباحث معه بملف العودة قبل أن تتم عملية الانتقال السياسي؛
- تشكيل لجنة دولية تتألف من عدة جهات أممية لضمان تأمين ضمانات لعودة آمنة للاجئات/ين والنازحات/ين، ومراقبة آلية العودة وضمان سلامة العائدات/ين وعدم تعرضهن/هم للاضطهاد، والإشراف على تأمين الاحتياجات والخدمات الأساسية لهن/هم خلال وبعد مرحلة العودة وتفعيل لجان تقصي الحقائق والمساءلة في حال غيابهن/هم او اختفاؤهن/هم؛
- الاعتراف الدولي بالمؤسسات الرسمية الموجودة في الأماكن الخارجة عن سيطرة النظام، وضمان التنسيق والتعامل معها، وليس اقتصار الشرعية على مؤسسات النظام وحسب؛
- الضغط باتجاه إيجاد حل ومعرفة مصير المعتقلات والمعتقلين.

مطالب النساء من المجتمع المدني

- أن تلعب المنظمات المدنية الدولية دوراً في المناصرة على المستويات الإقليمية والدولية كونها الوسيط بين أفراد المجتمعات المحلية في سوريا وبين المجتمع الدولي لإيصال أصوات النساء ومطالبهن؛
- تأمين الخدمات لأفراد المجتمعات المحلية وللنساء تحديداً، وتقديم برامج التوعية والتمكين وبرامج الإدماج المجتمعي والدعم النفسي والنفسي-الاجتماعي؛

- مراقبة الانتخابات لضمان أن تكون حرة ونزيهة وشفافة وضمان مشاركة كافة فئات المجتمع بها؛
- تقديم التسهيلات الإدارية والإجرائية بخصوص معاملات إثبات النسب والزواج وحل القضايا العالقة من مثل الإرث وإثبات الملكية.

مطالب النساء من السلطات المحلية ومجالس الحكم المحلي

بالرغم من عدم الثقة الكاملة من قبل النساء بدور وفعالية السلطات المحلية، إلا أن النساء كن قد توجّهن بعدد من المطالب والتوصيات، **أبرزها:**

- تعزيز جهود الحفاظ على الأمن والأمان في البلدات والقرى، وذلك عبر تكثيف دور الشرطة والأمن في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام؛
- تأكيد الحيادية لهذه السلطات، وضمان ألا تكون تابعة لأي جهة سياسية أو دينية محددة.

مطالب النساء من المؤسسات القضائية

- الإصلاح القضائي ونزاهة واستقلالية القضاء وحياديته وخضوعه للرقابة؛
- تعزيز دور النساء في الجسم القضائي، ضمن هيئة المحلفات/ين، وتخصيص لجنة نسائية في القضاء لحل المشاكل القانونية الخاصة بالنساء فيما خص الملكية والإرث؛
- التأكيد على ضرورة تفعيل القضاء المدني.

مطالب النساء من المؤسسات التشريعية

الإصلاح القانوني، عبر إقرار أو تعديل قانون الملكية بحيث تتمكن النساء من الحصول على الممتلكات في حال وفاة الزوج، بالإضافة إلى إقرار قوانين حمائية للنساء المطلقات أو الأرامل فيما خص الحقوق الاقتصادية والأمان الاجتماعي.

الحركة السياسية النسوية السورية

THE SYRIAN WOMEN'S POLITICAL MOVEMENT

@SyrianWomenPM

www.syrianwomenpm.org

@SyriaWPM